الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/281
4 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٩ (ب) من جدول الأعمال
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات -
جمعية الأمم المتحدة للألفية

الاجتماعات الإقليمية للتحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية

الاجتماع المعقود لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

مذكرة من الأمين العام

استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية، ولاجتماع قمة الأمم المتحدة للألفية، وبناء على طلب الأمين العام، عقد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس اجتماعات إقليمية لقطاع ممثّل من المجتمع المدني باشتراك أعضاء تلك اللجان. والغرض من الاجتماعات هو الخروج بمقترحات تهدف إلى تعزيز دور المنظمة وكفالة استمرار أهميتها في القرن الحادي والعشرين. وسيعقد اجتماع إقليمي سادس لأمريكا الشمالية.

ويرد هنا التقرير المتعلق بالاجتماع المعقود لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

261099 251099 99-24898

الاجتماع المعقود لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

أولا - مقدمة

١ - عقد اجتماع منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتحضير لجمعية الأمم المتحدة الألفية في مقر اللجنة بأديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد دعي خمسة عشر متكلما من منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإلقاء كلمات بشأن المواضيع المختارة للاجتماع. وبلغ عدد المشتركين الآخرين في الاجتماع ١٤٠. وكان المتكلمون والمشتركون يمثلون قطاعا عريضا من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمجتمع الأكاديمي ووسائط الإعلام. وتألف الاجتماع من أربعة أفرقة عمل يرأس كل منها منسق للمناقشة. وكانت القضايا المختارة هي: التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ تناول المسائل الإنسانية وسائل حقوق الإنسان في إطار عالمي؛ مواجهة تحديات التنمية والسلم والأمن في أفريقيا؛ معالجة المشاكل العالمية - دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

٢ - وقد أتاح الاجتماع، منتدى هاما للاستماع لقطاع كبير من أصحاب المصلحة في تنمية أفريقيا، لكي يعبروا عن آرائهم بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ويُتوقع أن تبرز أثناء هذا الحوار أفكار ابتكارية فيما يتعلق بالأهداف المحددة التي ينبغي أن تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتحقيقها في العقود القادمة، وبخاصة في المجالات الأساسية الخمسة لعملها وهي: التعاون الإنمائي، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان. وقد مهدت الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها وزير خارجية إثيوبيا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السبيل للمناقشات المثيرة للغاية والصريحة والغنية التي أعقبتها. وكانت حافزا للتعبير بصدق وصراحة عن الآراء والأفكار، التي تجسد الرؤية الأفريقية للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ولأهميتها في إطار عالم طرأ عليه التغيير منذ تأسيسها في منتصف الأربعينات من هذا القرن.

٣ - وأتاح الاجتماع أيضا، الفرصة لاستعراض وتقييم جوانب الضعف المؤسسية للأمم المتحدة، بغرض تحديد التحديات التي ينبغي أن تشكل المنظور الأفريقي جزءا من تصور أفريقيا للأمم المتحدة في الألفية القادمة. وتمثلت بعض التحديات الحاسمة التي أبرزت، فيما يلي: كيفية جعل الأمم المتحدة ممثلة حقيقية لجميع الشعوب، وكيفية كفالة أن تكون الأمم المتحدة هي الراعي والحامي للمبادئ ولسيادة الأمم، وأن تكون حصنا للديمقراطية، كما ينص ميثاقها، حتى تحتفظ بإيمان الأفارقة بها وثقتهم فيها، ولكي تعكس آراء أفريقيا بشأن المسائل ذات التأثير على القارة؛ وما هي طبيعة الأمم المتحدة التي ترغب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة فيها، أن يروها تخرج بها إلى الألفية الجديدة؛ والكيفية التي ينبغي بها أن تتفاعل مع جماهيرها وكيفية مساهمة الدول الأعضاء في تحقيق ذلك كله.

٤ - وخلص الاجتماع، إلى أنه ما من شك في أن الأمم المتحدة قدمت مساهمات ملموسة منذ قيامها، خاصة في المجالات التي ينص ميثاقها على أنها تدخل في إطار صلاحياتها. فبوحي من الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، انطلقت سلسلة من حركات التحرير التي أنهت حكم الاستعمار في أجزاء عديدة من العالم. كما كان دور الأمم المتحدة رائعا في إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ويشمل ذلك الكثير من البرامج الإنمائية التي كانت بدايتها أعمال بحثية ومتعلقة بالسياسات، استهدفت الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ البرنامج الجديد، وعقد التنمية الصناعية لأفريقيا، وعقد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في أفريقيا.

٥ - وقد ساعدت الأمم المتحدة، من خلال المؤتمرات العالمية التي بدأت في السبعينات، على بقاء الشواغل العديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب الحوار العام، وقامت بدور فعال في جمع المناطق والدول لمناقشة المسائل ذات الأهمية العالمية، وفي تشكيل توافق آراء عالمي حول كيفية مواجهة بعض التحديات، وفي التوصل إلى ذلك التوافق.

٦ - ومع ذلك، فمن المسلم به عموما أن مساعدة الأمم المتحدة لم تكن كافية لمعاونة أفريقيا في التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها والمتمثلة في تحقيق السلام والأمن، من جهة، وفي الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، من جهة أخرى. فالبلدان الأفريقية، على سبيل المثال، تحس بأنها مهمشة في كثير من النواحي لأنها لم تحصل على التضامن والتعاون المطلوبين من المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة، بما يمكنها من التغلب على مشاكلها المستفحلة. كما أن دور الأمم المتحدة في صون السلام في أفريقيا، لا يرقى إلى مستوى التطلعات، خاصة عند النظر إليه بالمقارنة بالدور الذي قامت به في أجزاء أخرى من العالم. وتتراوح المسائل المثيرة للقلق بين ما تعانيه أفريقيا من إهمال، وما يمارس حيالها من ازدواجية في المعايير بشأن المسائل التي تهمها. وإن عدد الصراعات المسلحة وحالات الحروب الأهلية، التي تجتاح أجزاء مختلفة من القارة، لمما يشهد بوضوح على هذه الحالة من الإهمال وازدواجية المعايير المطبقة إزاء أفريقيا. وبرغم إحباطات الماضي هذه، يشعر الأفارقة بأنه يحق لهم التطلع إلى أمم متحدة أقوى قادرة على تحقيق أماني أهل أفريقيا المتعلقة بالتنمية.

ثانيا - المسائل التي تهم أفريقيا على نحو خاص والتي ينبغي أن تشكل تحديات أمام الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين

٧ - تنظر أفريقيا، وهي تدخل الألفية القادمة، إلى السلم والأمن، من جهة، وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، من جهة أخرى، بوصفها اهتماماتها الرئيسية. ولكي تتغلب على هذه التحديات، يتوجب على أفريقيا نفسها أن تعمل على إنهاء صراعاتها العديدة، وأن تعتمد سياسات تستطيع المحافظة على

زخم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، لتمكنها من الدخول في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد لاحظ الاجتماع، في هذا الصدد، أنه يتعين على الأمم المتحدة في المستقبل أن تلعب دورا حفازا هاما، وبصفة خاصة في صون السلم والأمن والحيلولة دون وقوع صراعات مسلحة.

٨ - أولا وقبل كل شيء هناك التحدي المتمثل في التنمية المستدامة، الذي يجب تناوله بصورة شاملة. وفي هذا الصدد تتطلب الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، اتباع نهج شامل يعالج مسألة الفقر. وينبغي لهذا النهج أن يتضمن الاستثمار في الزراعة لكفالة الأمن الغذائي، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي للتوسع في الأسواق، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب لتسهيل التجارة والاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية، والاستثمار في الرعاية الصحية، وبخاصة في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومعالجة أزمة الديون من أجل تحرير الموارد لأغراض التنمية البشرية المستدامة. بيد أن البرامج التي صممت لكي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بما في ذلك برامج التكامل الاقتصادي، لم تأت بالنتائج المتوقعة حتى الآن، إذ تجب تهيئة عدد من الظروف الضرورية لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي، بما في ذلك قيام المنظمات الدولية والحكومات بإدخال عمل القطاع الخاص في صلب برامجها العادية. يضاف إلى ذلك، أنه ينبغي التركيز على غرس الأخلاق في الخدمة المدنية لمكافحة الفساد، وتشجيع العمل المتضافر والتعاون بين أصحاب المصحلة على اختلافهم في مكافحة الفقر، وكذلك إتاحة الإمكانية للقطاع العام لكي يهيئ بيئة ملائمة لتحقيق تنمية يقودها القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستغل التغيرات التي تشهدها البيئة العالمية، والتي تتيح لها فرصا وتضع أمامها تحديات في نفس الوقت، وبخاصة في مجال التوسع في الصادرات كعنصر أساسي من عناصر تعبئة الموارد لتمويل التنمية.

٩ - أبرز الاجتماع الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم عن طريق زيادة التعددية والشفافية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية بوصفها متطلبات مسبقة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة، من أجل تجسيد مصالح وأولويات أفريقيا تجسيدا كاملا، على أن يوضع نصب الأعين دور واضح للأمم المتحدة فيما يختص بهذه الرؤية. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه أطراف أخرى في تنمية أفريقيا الاقتصادية، رئي أنه يجب أن ينصب هذا التركيز أيضا على كفالة تحقيق قدر أكبر من مشاركة أصحاب المصلحة. وقد جرى التركيز، في هذا الصدد، على دور المرأة على المستوى الوطني. كما جرى التسليم بدور مجتمع أصحاب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والشباب، في تعزيز التنمية والحد من الفقر في أفريقيا، وكذلك بضرورة تشجيع الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين على مساندة هذه الأماني.

١٠ - يجب النظر إلى تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان النامية، وبصفة خاصة في افريقيا في إطار علاقة هذه التحديات بالمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص علاقتها بالأمم المتحدة. كما يجب أن توضع هذه التحديات على رأس جدول الأعمال العالمي للتنمية. فمسائل الديمقراطية والحكم الجيد، على سبيل المثال، لا يمكن الاستمرار في اعتبارها قضايا داخلية نظرا إلى العواقب التي تترتب على سوء الحكم

والصراعات. ويتطلب ظهور اقتصاد عالمي، وفقا للتوقعات والمعايير العالمية، إضفاء المزيد من الأهمية على هذه المسائل ومنحها المزيد من الاهتمام على الصعيد العالمي. ومن الحتمي أن تدير الدول شؤونها في إطار معايير الحكم المقبولة عالميا.

١١ - وللأمم المتحدة دور حيوي ينبغي لها أن تقوم به في الترويج لخطة جديدة للتنمية محورها الناس، وتكون قادرة على كفالة مشاركة أكبر من جانب أصحاب المصلحة، وبخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة. وقد دعا الاجتماع في هذا الصدد، إلى الإسراع بتنشيط الأمم المتحدة، من أجل تعزيز دورها في مساعدة أفريقيا على مواجهة التحديات المتمثلة في الحد من الفقر، وتحقيق التعددية السياسية، وعملية العولمة الجارية. ويتعين عليها بصفة خاصة وضع الإطار لنظم تجارية عادلة، وهو أمر يدخل على أي حال، ضمن ولايتها الحالية. ودعا الاجتماع إلى إعادة صياغة القواعد الاقتصادية العالمية، بغرض تجنب عدم المساواة بين البلدان الفقيرة والدول الغنية. وختاما، سيكون للأمم المتحدة دور تقوم به في إعادة تصميم نظام اقتصادي دولي جديد يعالج شواغل تهميش أفريقيا في ظل اقتصاد عالمي تتزايد عولمته كل يوم.

١٢ - ويتمثل التحدي الثاني في السلم والأمن - لاحظ الاجتماع أن مسألتي السلم والأمن وتحقيق التنمية المستدامة مترابطتان ترابطا وثيقا، وأن عدم وجود سلم وأمن دائمين يفاقم مصاعب تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وتقدم التطورات الأخيرة دلائل كافية على أن غالبية الدول الأفريقية لم تستطع توفير السلم والأمن لشعوبها. إذ يتواصل استعار الصراعات في العديد من أجزاء القارة، التي يعاني معظم سكانها من آثار عدم الاستقرار. وتتعقد الحالة نتيجة الكوارث الطبيعية، وهشاشة النظم الإيكولوجية، مما يبرز الحاجة إلى وضع خطة لتنمية أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، من أجل معالجة الظاهرتين المترابطتين: التنمية المستدامة والسلم والأمن.

١٣ - ويجب، في هذا الصدد، أن يهدف تعزيز السلم والأمن الدائمين، إلى معالجة السبب الجذري لعدم الاستقرار والأزمات، ألا وهو الفقر الذي ينشأ عن التوزيع غير العادل للموارد الوطنية/الدولية. وسيساعد هذا في إيجاد بيئة عامة يمكن في إطارها للسياسات السليمة أن تجد أفضل فرص النجاح، وتفضي إلى الحد من الفقر والقضاء عليه بصورة دائمة. وبما أن الصراع عدو التنمية، فإن التحدي المباشر يتمثل في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، عن طريق منع نشوب الصراع وإيجاد الحلول السلمية للنزاعات.

١٤ - وعلى ضوء هذه التوقعات، فإن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الرائدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين، ستتجه الأنظار إليها، في الألفية الجديدة، من أجل أن تعزز السلام في جميع أنحاء العالم، وأن تقدم دعمها الكامل لجهود أفريقيا من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويفهم من جميع الدلائل أن الأمم المتحدة ستظل تواجه المزيد من التحديات الصعبة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنع ومعالجة الصراعات الأهلية، والصراعات فيما بين الدول، وصون وتعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على ضرورة إنشاء آليات ذات مصداقية للإنذار المبكر.

١٥ - لقد أثار انتشار مؤسسات حفظ السلام بدون وجود آلية تنسيق، مخاوف مشروعة يتعين على الأمم المتحدة أن تعالجها بصورة عاجلة، إن كانت ترغب في تفادي ازدواجية الجهود في هذا المجال، وفي تعزيز فعالية هذه الجهود. وسيتطلب الأمر، في هذا الصدد، اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، حسبما تنص عليه الاتفاقات القائمة بينهما، وإن كان ذلك لا يجب أن يعتبر بديلا لدور الأمم المتحدة الرئيسي في صون السلم والأمن.

١٦ - وبرغم ما تسببه الصراعات المسلحة من دمار يوجد الكثيرون الذين يستفيدون من الفوضى ومن انعدام المحاسبة، مثلما يوجد الذين ليس لديهم اهتمام كبير، إن وجد، بوقف مثل هذه الصراعات، والذين لديهم، على العكس من ذلك، مصلحة في استمرارها. ويأتي تجار الأسلحة الدوليون على رأس قائمة الذين يستفيدون من الصراعات في أفريقيا. ويجب أن يولى اهتمام شديد بصفة خاصة، إلى دور تجار الأسلحة الذين يعملون لحسابهم الخاص، في توريد الأسلحة إلى مناطق الصراعات الفعلية أو المحتملة. وللأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، دور حيوي ينبغي لهما القيام به في معالجة مسائل نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، بما في ذلك استخدام الألغام الأرضية، بجانب مراقبة إنتاج وتوزيع أسلحة الدمار الشامل، وربما تدميرها، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

١٧ - يتمثل التحدي الرئيسي الثالث الذي تواجهه أفريقيا في وضع نهج جديدة إزاء المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. تعتبر المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان أساسية للاستقرار والتنمية الاقتصادية لأي بلد. وتشكل نهاية القرن العشرين تحديات جديدة لمنطقة أفريقيا، في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. ويتضح من استعراض الحالة حدوث زيادة سريعة في الأزمات الإنسانية الناجمة عن خليط من الكوارث التي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية، وعن التدهور السريع في حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم الحصول على خدمات التعليم والصحة. وتتسم الأزمات الإنسانية التي تواجه أفريقيا بتعقدها الشديد. فأفريقيا هي المنشأ والملجأ معا لأكبر تجمعات اللاجئين كفافة، والمشردين داخليا والمهاجرين قسريا في العالم. وقد تفاقمت الحالة بسبب الطبيعة الإقليمية للمشكلة، وما تشكله من عبء اقتصادي على الاقتصادات الهشة غير المستعدة استعدادا كافيا لمواجهة الأزمات. ونتج عن ذلك تزايد إحجام البلدان الأفريقية عن استقبال هؤلاء الأشخاص وتوفير أسباب العيش لهم، وذلك لدواعي الأمن وعدم وجود موارد كافية. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ تدابير/سن قوانين تقييدية لعدم التشجيع على إيواء اللاجئين. وهناك حالات رفضت فيها بعض البلدان فتح حدودها لاستقبال اللاجئين. وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت أعداد المشردين داخليا بدرجة ملحوظة. كما أوجد هذا التحول الواضح في الحالة الإنسانية مشكلة جديدة تحتاج للمعالجة.

١٨ - بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والتنمية، أكدالاجتماع على ضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية. وأشار إلى أن الحق في التنمية حق أساسي يجب الاعتراف به وإقراره ودعمه، واعتباره أحد المكونات الأساسية لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون تحسين نوعية حياة الناس الهدف الأسمى للتنمية، وأن يتضمن، بهذه الصفة، مسألة حقوق الإنسان، كما يجب أن يُنظر إليه بصورة أكثر شمولا

وتكاملا. ولابد أن يشمل ذلك حقوق المرأة والطفل، والحق في التنمية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية، التي تتضمن التعليم والصحة والهياكل الأساسية الملائمة. ويجب على الحكومات الأفريقية، في هذا الصدد، توفير الإطار الأساسي والقدرات المؤسسية اللازمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال الحكم الجيد.

١٩ - على أساس ما سبق ذكره، طرح الاجتماع بعض الأفكار بشأن ما يجب أن يشكل، من المنظور الأفريقي، جزءا من الرؤية الأفريقية للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، في مجالات الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والسلم والأمن. ويجب ، أولا، أن تجد تلك الرؤية طرقا للتعامل مع الموجة المتزايدة من الأزمات الإنسانية، التي لا يستطيع أغلب الدول الأفريقية مواجهتها، ومن ثم تطلب المساعدة الدولية. كما يجب ، ثانيا، أن تجبر تلك الرؤية الحكومات الأفريقية على تناول مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، التي يتعرض لها معظم شعوب العالم، وبصفة خاصة الأفارقة.

٢٠ - وفي هذا الشأن، يتعين على المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، أن يقوم، بدور رائد في تنشيط الهيئة العالمية، بغرض تمكينها من أداء مسؤوليتها الأساسية المتمثلة في تخفيف معاناة الإنسان، وذلك من خلال تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب تمكين الأمم المتحدة، في القرن الحادي والعشرين، من الاستجابة في الوقت المناسب للأزمات الإنسانية، وبصفة خاصة حالة المشردين داخليا، وحالات من يصبحون عديمي الجنسية. كما يجب التنزه عن الكيل بمكيالين والتقاعس اللذين اتصفت بهما الأمم المتحدة.

٢١ - يجب أن يكون احترام القانون الإنساني الدولي موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، ليس فقط بسبب ضرورة حماية غير المحاربين، بل لما يترتب عليه من آثار بالنسبة لانتقال المجتمعات من حالة الحرب إلى مرحلة السلم. ويتطلب ظهور صراعات، لا تنضوي ضمن إطار القانون الإنساني الدولي بصورته الراهنة، تشتمل على أعمال عنف واسعة ضد المدنيين، اتخاذ مبادرات جديدة وإجراءات متضافرة. ويجب أن تكون خصخصة العنف، وما تحمله من نتائج بالنسبة للاقتصادات الهشة أصلا بجانب حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، وبصفة خاصة استخدام الأطفال كجنود، من المسائل التي هي محل الاهتمام الحاضر بشكل خاص بالنسبة للألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، سيلزم مواءمة سن التجنيد للخدمة العسكرية فيما بين الدول لكفالة تطبيق الجميع له.

٢٢ - ويجب حل النزاعات التي تنجم عن عدم التوفق في الآراء، وكفالة زيادة المشاركة الشعبية، كوسائل لتعزيز السلم والاستقرار. ويجب أن يطبق ذلك ليس على المستوى الوطني فحسب، بل وعلى المستوى الدولي أيضا، نظرا لأن عملية صنع القرار على الصعيد الدولي صارت أقل ديمقراطية وأقل شفافية، مما أدى إلى تهميش الغالبية العظمى من سكان العالم. وهذه مسائل هامة تجب معالجتها في الألفية الجديدة، إذا كان للعالم أن يصبح مكانا أفضل. ولا شك في أن معالجة هذه المشاغل سيحفز ثقة أفريقيا في الأمم المتحدة، بوصفها منظمة شركاء متساوين، يمكن أن تكون راعية لحقوق الشعوب في جميع أرجاء العالم.

٢٣ - وإذ تدخل أفريقيا الألفية الجديدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور استباقي في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، فيما يختص باحترام وتنفيذ الصكوك القانونية العديدة المعتمدة بالفعل، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها. وقد اقترح عدد من الإجراءات في هذا الصدد، هي كالتالي:

(أ) المصادقة على الصكوك المختلفة التي تعزز حقوق الانسان وتنفيذها؛

(ب) تنشيط لجنة حقوق الإنسان، بغرض تمكينها من القيام بدور أكثر حيوية وفعالية في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز قدرات مؤسسات الحكم التي يمكن عن طريقها صون مبادئ حقوق الإنسان؛

(د) تعبئة ورصد المزيد من الموارد ووضع برامج ذات تركيز جيد لمعالجة المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان؛

(هـ) تشجيع إنشاء الدول الأعضاء لمؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان؛

(و) تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية البشرية المستدامة؛

(ز) كفالة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بصورة أكبر في المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة، وهو أمر يمكن للبلدان محاكاته؛

(ح) إيجاد آلية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها.

٢٤ - يتمثل التحدي الرابع في إيجاد نهج وإطار فعالين للتعاون الإنمائي. على الرغم من أن التعاون الإنمائي مدرج في برامج أفريقيا منذ سنوات عديدة، إلا أن الجهود المختلفة التي بذلت حتى الآن، من أجل تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية، لم تسفر عن تقدم يذكر. يضاف إلى هذا القصور ظهور نظام تعاون إنمائي، تمليه مصالح واهتمامات الشمال وسلطة رأس المال والمعلومات والتكنولوجيا. ويُظهر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، وزيادة عبء الديون، فشل التعاون الدولي في إيجاد توافق جديد في الآراء بشأن التنمية في الإطار العالمي الجديد. وقد أدى فشل التعاون الدولي الواضح، في الاستجابة بصورة مواتية للاحتياجات الإنمائية للبلدان الأكثر فقرا، إلى توسيع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ويعطي هذا الاتجاه إشارات تبعث على القلق، نظرا لأن اتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، إلى جانب ارتفاع معدلات تفشي الفقر والحرمان، يمكن أن تشكلا تهديدات جديدة للسلام العالمي في عالم يأخذ بالعولمة بمعدل مطرد.

٢٥ - واعترف الاجتماع بأهمية التعاون الإنمائي في التصدي لتحديات التنمية المستدامة والحد من الفقر في أفريقيا. ومع دخول أفريقيا الألفية الجديدة، ستتمثل التحديات في كيفية جعل التعاون الإنمائي فعالا، وتحديدا، كيفية جعل المعونة أكثر فعالية، من أجل زيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا. وستواجه الأمم المتحدة التحدي المتمثل في إيجاد نهج جديد للتعاون الإنمائي، ونظم لتعزيز تكافؤ الفرص المتساوية في الحصول على موارد ذلك التعاون. ويجب، في هذا الخصوص، أن يعاد إطلاق مبادرات التعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك السلم والأمن، تحت رعاية الأمم المتحدة. كما يجب أن تصمم الترتيبات الجديدة للتعاون، بحيث تلغي التركيز على الاعتبارات الاستراتيجية للشمال، وأن يُركز بدلا عن ذلك على التعاون التقني، دعما لبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الأكثر فقرا. يضاف إلى ذلك، أن التعاون الإنمائي الجديد يجب أن ينبني على إطار أخلاقي مشترك، من أجل تسهيل التعاون بين العناصر الفاعلة المتعددة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الثراء، عن طريق الاستفادة من موارد أفريقيا.

٢٦ - إن روح المسؤولية الجماعية لمواجهة القرن القادم هي التي حدت بالاجتماع الإقليمي لأفريقيا على تعريف التحديات السابقة الذكر التي تواجه العالم، والتي تقع المسؤولية العالمية عن مواجهتها وتوفير القيادة لها على عاتق جميع الدول.

ثالثا - توصيات على طريق التقدم

٢٧ - تدخل أفريقيا القرن الحادي والعشرين بماض مثقل لكنها تحدوها توقعات كبيرة وآمال كبار؛ إذ تؤمن بأن الحال يجب أن يتحسن في الألفية الجديدة. وتدرك أفريقيا أن إدراك الأماني التي طرحتها، يتطلب بذل جهود جبارة، وإدخال تعديلات على الطريقة التي تتعامل بها المنطقة، في داخلها أولا، ومع بقية العالم ثانيا. ولن يهتم المجتمع الدولي بمعالجة هذه المسائل، إن لم ير البلدان الأفريقية تتخذ الإجراءات اللازمة لأجل مساعدة نفسها. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير التالية: زيادة التركيز على التنمية والقضاء على الفقر باعتبار ذلك إحدى الأولويات، وتحويل الموارد من الأسلحة إلى الزراعة لكي تستطيع أفريقيا إطعام شعوبها؛ واستغلال إمكانات مواردها الطبيعية الهائلة، وعكس اتجاه نقل الموارد. ويتعين على أفريقيا أن تكسب جهودها زخما من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك عن طريق وضع نموذج إنمائي جديد يكون بوسع الأمم المتحدة أن تحشد له الدعم الدولي.

٢٨ - ومما له نفس القدر من الأهمية في الألفية القادمة، أن تعالج أفريقيا ما تعانيه من تهميش في الساحة الدولية. فينبغي لها أن تنتهز جميع الفرص لكي يكون لها مكانها على جدول الأعمال الدولي في الألفية القادمة. كما يجب عليها أن تنظم نفسها لكي يكون لها تأثير على النظام الدولي، الذي سيتسم بالتنافس الحاد، وبالعولمة الشديدة للأسواق، وبتكنولوجيا المعلومات. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل معا، وأن تعد رؤية مشتركة يمكن على أساسها إدراج هموم أفريقيا بجدول الأعمال الدولي. كما ينبغي للمنطقة أن تعد آلية للمساهمة في التوصل إلى توافق آراء عالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في هذا الصدد، دور يتعين عليها القيام به في توفير القيادة لعملية بناء توافق الآراء الإقليمي.

٢٩ - يتضح من نمط الأداء السابق للأمم المتحدة أنه سيتعين عليها أن تدخل القرن الحادي والعشرين كمنظمة أشد قوة وأقل تهميشا، وذات توجه جماهيري تمثل مصالح كل البشرية. كما يجب على الأمم المتحدة التي ستدخل إلى القرن الحادي والعشرين، أن تجتهد لكي تكسب ثقة شعوب العالم، عن طريق إعادة تأكيد وجودها، كمنظمة عالمية شفافة ومسؤولة أمام كل الشعوب وليس أمام القلة من الأقوياء فقط. والتحدي الأكبر الذي يواجهها هو تحقيق هذا الهدف. وثمة سبيل إلى ذلك وهو ترجمة القرارات الواقعية إلى إجراءات عملية في معالجة المشاكل العالمية. اما السبيل الثاني فهو الشروع في إدخال إصلاحات بعيدة الأثر، على الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر فعالية وأكثر استجابة لاحتياجات أعضائها. ويجب عليها أن تراجع الطريقة التي تؤدي بها عملها، وأن تعيد التفكير في بعض مبادئها التنفيذية، بما في ذلك ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل وموقف الحياد. ولا بد لها كهيئة عالمية، أن تستعيد ديناميتها وأن يكون لها منظور استشرافي جديد يعكس التزامها ومسؤوليتها تجاه المجتمع العالمي.

٣٠ - وبغض النظر عما يكون قد صودف من إحباطات في الماضي، فإن ما يظهر في العالم من قضايا جديدة، مثل نشدان السلم والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك تأثير العولمة على التجارة والاستثمار الدوليين، كلها عوامل تجعل من الضروري تنشيط الأمم المتحدة، لكي تتمكن من القيام بدورها الرئيسي كمنظمة تعمل لصالح الجميع. ويجب تعزيز هذا المبدأ الأساسي، والروح والقصد الأساسيين وذلك ما يشكل الأساس الذي قامت عليه المنظمة حتى يتسنى لها أن تستعيد مكانتها على الساحة العالمية، وذلك في المقام الأول، بوضع تصور لدور واضح المعالم تمليه المتغيرات والتحديات والتوقعات.

٣١ - ويجب على الأمم المتحدة، في القرن الحادي والعشرين، في جملة أمور، أن تعالج جوانب قصورها المؤسسية والتنفيذية الحرجة. فينبغي استعراض وإعادة تحديد القضايا المؤسسية التي تشمل الرؤية/المهام؛ والمبادئ والأهداف. كما يجب أيضا تعديل القضايا التنفيذية التي تشمل محط تركيز البرامج، والعلاقة بالجماهير المستهدفة وأصحاب المصالح، وترتيبات التمويل، من أجل ترجمة التوقعات الكثيرة إلى عمل. ويجب أن ينظر إلى هذه العناصر على أنها مرتكز استراتيجية شاملة لإطلاق أمم متحدة جديدة في القرن القادم.

٣٢ - وينبغي إعادة تشكيل المنظمة لكي تصبح أكثر ديمقراطية وتسمح بتمثيل وتأثير أكثر عدلا في الشؤون الدولية. ويجب أن لا يستمر مجلس الأمن في العمل كهيئة من هيئات الأمم المتحدة قاصرة على دول العالم القوية فقط، وظيفتها الرئيسية الموافقة مذعنة على قرارات قلة من الأعضاء الأقوياء. إذ ينبغي للأمم المتحدة في الألفية القادمة، بوصفها هيئة عالمية، أن تؤدي دورا أكثر استباقية في جميع مجالات صلاحياتها. فينبغي لها في مجال التجارة مثلا، أن تجتهد لكي تكفل معاملة جميع الدول على قدم المساواة، بغرض تجاوز الحالة الراهنة التي يقرر فيها المشترون شروط وظروف التجارة في نفس الوقت.

٣٣ - وينبغي اتخاذ تدابير من أجل تقوية عملياتها وبرامجها وإعادة تحديد مجالات تركيزها لكي تعالج مشاكل القرن الحادي والعشرين الإقليمية والعالمية على السواء. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة، استنادا إلى تجاربها السابقة، باستغلال ميزتها النسبية عن طريق إعادة توجيه برامجها، وإعادة تحديد مجالات تركيزها، بغرض توفير قيادة فكرية تستند إلى توافق دولي في الآراء، وأن تتناول موضوعات استراتيجية من قبيل الحكم العالمي ووضع نموذج وخطة جديدتين للتنمية وعولمة الاقتصاد العالمي. ويجب عليها أن تؤكد سلطتها في منع مظاهر الإجحاف والفوارق المستشرية في تخصيص الموارد العالمية. ويجب عليها أيضا وهي تواجه هذه التحديات، أن تكون بمثابة مركز تبادل للمشاريع الإنمائية الإقليمية الرئيسية، وأن تساعد شركاء التنمية في تنفيذ برامجهم بحيث يكون هناك توزيع عادل بين البلدان المستحقة.

٣٤ - ونظرا للازدياد الحاد في عدد منظمات المجتمع المدني، وللحاجة إلى أن تكون عملية الإصلاح شاملة بقدر الإمكان، فإنها يجب أن تتضمن برنامجا لتطوير التوعية، لكي تستقطب المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص، في صنع القرار وفي العمل على تكوين توافق في الآراء. والأمم المتحدة بذلك يمكنها تسهيل حركة المواطنين على المستوى العالمي، والمساعدة في إقامة شبكات اتصال وعلاقات بين مواطني الشمال والجنوب. ويمكن التوسع في هذه العملية من أجل مساعدة منظمات المجتمع المدني التي مقرها في أفريقيا، في إقامة علاقات مع الحكومات ومع شركاء التنمية الآخرين.

٣٥ - إن تمويل ذلك كله أمر يتطلب معالجة جماعية ومع ذلك فإن الرأي الذي تمخض عنه الاجتماع الإقليمي لأفريقيا، أنه يجب أن يكون هناك مصدر جماعي للموارد لتمويل جهود التصدي للمشاكل العالمية. وقد طرح اقتراح للبحث، يدعو إلى إقامة نظام عالمي للضرائب، يمكن عن طريقه استخدام عائدات الضرائب التي تفرض على رأس المال الدولي في تمويل هذه المبادرات. والباب مفتوح لمناقشة آليات هذا النظام وما إذا كان ممكنا تنفيذه عمليا.

٣٦ - واختتم الاجتماع أعماله بروح تفاؤل قوي، مؤكدا الحاجة إلى وجود أمم متحدة أقوى تكون قادرة على التصدي لتحديات التنمية التي تواجه الكثير من شعوب العالم. وسيتوقع منها أيضا تعزيز السلم والأمن، وأن تكون راعية لحقوق الشعوب وأمينة عليها في جميع أرجاء العالم.

المرفق الأول

اجتماع منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقود للتحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية

برنامج العمل

الخميس، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الساعة ٨/٢٠-٩/٢٠		التسجيل
الساعة ٩/٣٠-١٠/١٥		حفل الافتتاح
		ك. ي. أمواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
		سيوم مسفين، وزير خارجية إثيوبيا
		مايلز ستوبي، الأمين العام المساعد، منسق الأعمال التحضيرية لجمعية الأمم المتحدة للألفية
الساعة ١٠/٣٠-١٣/٣٠	الموضوع الفرعي الأول:	التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
الساعة ١٥/٠٠-١٦/٣٠	الموضوع الفرعي الثاني:	تناول المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان في إطار عالمي
الساعة ١٦/٤٥-١٨/٣٠	الموضوع الفرعي الثاني:	(اختتام)

الجمعة، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

الساعة ٩/٠٠-١١/٣٠	الموضوع الفرعي الثالث:	مواجهة تحديات التنمية والسلم والأمن في أفريقيا
الساعة ١١/٤٥-١٣/٠٠	الموضوع الفرعي الثالث:	(اختتام)
الساعة ١٥/٠٠-١٦/٣٠	الموضوع الأخير:	معالجة المشاكل العالمية - دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين
الساعة ١٦/٤٥-١٨/٣٠	الموضوع الأخير:	(اختتام)

المرفق الثاني

قائمة المتكلمين والمشتركين في اجتماع منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للتحضير لجمعية الأمم المتحدة الألفية، المعقود في أديس أبابا، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

ألف - أعضاء اللجان

إثيوبيا

بيرهانو كيبيدي
مدير عام لشؤون المنظمات الدولية والتعاون الاقتصادي
وزارة الخارجية

مسفين أليباشيو
وزارة الخارجية

تاديسي بيلاي
هيئة الاستثمار الإثيوبية

أنغولا

هيرمينيو يواقيم إسكورسيو
السفير
سفارة جمهورية أنغولا في مصر

ماريا إيزابيل دي ريسنيدي
القائمة بالأعمال المؤقتة
سفارة جمهورية أنغولا

تيتي أنطونيو
سفارة جمهورية أنغولا

أوغندا

ألفريد موباندا
وزير الخارجية

أليكس كوموغيشا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية أوغندا

أيوب إيمانويل إلوغو
وزارة الخارجية

د. تاليواكو
وزارة الخارجية

جويس أونيك
سكرتيرة أولى
سفارة جمهورية أوغندا

جوزيف أومودو
مستشار
سفارة جمهورية أوغندا

بوتسوانا

إيديث باسادي موديساني
القائمة بالأعمال المؤقتة
سفارة جمهورية بوتسوانا

ديابي ج. مواليفي
سفارة جمهورية بوتسوانا

بوركينا فاصو

باري نيي تراوري واتو ديلفين
مفتشة تقنية
وزارة العمل الاجتماعي والأسرة

بلاندين أويدراوغو
وزارة خارجية بوركينا فاصو

ليانرد ب. باسول
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية بوركينا فاصو

بنيامين نانا
سكرتير أول
سفارة جمهورية بوركينا فاصو

ليونار سيمبور
مستشار ثان
سفارة جمهورية بوركينا فاصو

بوروندي

سلفاتور كادوبي
مستشار أول
سفارة جمهورية بوروندي

تشاد

تومار نايو
وزير مفوض
وزارة الخارجية والتعاون

عبد الكريم محمد
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة تشاد

محمد أحمد كوسو
سكرتير أول
سفارة تشاد

ابراهيم أدوم
مستشار أول
سفارة تشاد

تونس

محمد علي بن عبيد
سكرتير أول
سفارة الجمهورية التونسية

الجزائر

اسماعيل شيرغي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بوكريف حميد
مستشار
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بوسبيع المولود
مستشار
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نعيم س. شيبوت
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جزر القمر

صوليحي عبده
المنسق الوطني للصندوق الأوروبي للتنمية
والأمين العام لهيئة الصليب الأحمر القمرية
وزارة التعليم الوطني والتدريب الفني للناطقين بالفرنسية

الجماهيرية العربية الليبية

إسماعيل م. أبو زعنين
المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جمهورية الكونغو الديمقراطية

جان - بروبسبير ميامونا
القائم بالأعمال المؤقت
سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

جيبوتي

جبريل دجاما إيلابي
أمين عام وزارة الخارجية

زهرة كامل علي
رئيسة الإدارة القانونية بالأمانة العامة للحكومة
رئاسة جمهورية جيبوتي

رواندا

باسكال نغوغا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية رواندا

زامبيا

إيفا جهالة
أمينة دائمة
وزارة الشؤون القانونية

موينيا لواتولا
سفارة جمهورية زامبيا

زمبابوي

ن. ندوندو
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية زمبابوي

رودا نغاراندي
مستشارة
سفارة جمهورية زمبابوي

جونا سيتول
مستشار
سفارة جمهورية زمبابوي

سان تومي وبرينسيبي

ماريا دي لورديس سالفاتيرا دياس
مديرة مكتب
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

السودان

علي نميري
وزير الدولة للعلاقات الخارجية
وزارة العلاقات الخارجية

عمر عبد الماجد
سفير
وزارة العلاقات الخارجية

عثمان السيد فاضل السيد
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية السودان

سيراليون

ابراهيم مبابا كمارا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية سيراليون

باتريك ويلي بونغلو
مستشار
سفارة جمهورية سيراليون

ن. باكي ريموي - دويرتي
سكرتير ثان
سفارة جمهورية سيراليون

غابون

بول بيكالي
مستشار أول
سفارة جمهورية غابون

سيلفيستر ميمبيت
مستشار
سفارة جمهورية غابون

غامبيا

عبدول ر. كول
نائب الأمين الدائم
إدارة التجارة والصناعة والعمالة
وزارة الخارجية

غانا

ج. أ. لاريا
نائب وزير
وزارة الخارجية

غينيا

بنغالي دابو
مستشار سياسي
وزارة الخارجية

جبريل موريبا
مدير مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية
وزارة الخارجية

كوت ديفوار

بيري لوبونيوان بيير
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية كوت ديفوار

كريستوف كواكو
مستشار
سفارة جمهورية كوت ديفوار

كينيا

إدوارد بويسا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية كينيا

فلورا كاردغو
سكرتيرة أولى
سفارة جمهورية كينيا

مارغريت أيوا نيانبونغ
ملحق تجاري
سفارة جمهورية كينيا

نياغا بيتر نثيغا
ملحق صحفي
سفارة جمهورية كينيا

ليبريا

ماركوس م. كوفا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية ليبريا

دافيد ج. ساريي، الإبن
وزير مستشار
سفارة جمهورية ليبريا

ليسوتو

همباري م. ليتيكا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة مملكة ليسوتو

موتيوكا دالغتي رامونونو
سفارة مملكة ليسوتو

مالي

سليمان سيديبي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية مالي

لاسانا كيتا
أمين عام
سفارة جمهورية مالي

ديال أبو بكر ج.
مستشار
سفارة جمهورية مالي

حميد سيديبي
مستشار
سفارة جمهورية مالي

حيدرة حيدرة
مستشارة
سفارة جمهورية مالي

مايغا عثمان
مستشار تقني
سفارة جمهورية مالي

مدغشقر

جاونا
مستشار
سفارة مدغشقر

مصر

مروان زكي بدر
سفير مصر في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أشرف الموافي
مستشار
سفارة جمهورية مصر العربية

محمد ناجي سالم
مستشار
سفارة جمهورية مصر العربية

ملاوي

س. أ. كاليندي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية ملاوي

دافيد ر. إزالا
سكرتير أول
سفارة جمهورية ملاوي

بينيكتو إ. كامانغا
سكرتير ثان
سفارة جمهورية ملاوي

لورنس ف. ت. شيبمبير
مستشار
سفارة جمهورية ملاوي

موريشيوس

ماهندر دوسيه
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية موريشيوس

موزامبيق

الكساندر دا سي. زانداميلا
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية موزامبيق

ناميبيا

إيدي س. أمكونغو
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية ناميبيا

ستيوالا مابينسي
سكرتير أول
سفارة جمهورية ناميبيا

النيجر

أباني ساني ابراهيم
مدير عام
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

نيجيريا

إيني إ. أونوبو
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية نيجيريا الاتحادية

فرانك نغوزي أيسو
سفارة جمهورية نيجيريا الاتحادية

فرانسيس أ. إيو
سفارة جمهورية نيجيريا الاتحادية

باء - مديرو المناقشات

س. أ. كاليندي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة جمهورية ملاوي

جو آبي
سفير
أكرا

تيودور نكودو
مدير إدارة العمليات المركزية
مصرف التنمية الأفريقي

جيم - المتكلمون

سمير أحمد
مدير منتدى العالم الثالث

أوديت إسكندر
رئيسة شركة مصر والشرق الأوسط

أولوول د. أوشوتا
الرئيس التنفيذي الوطني
لمنظمة 'Annunsa'

ناليني بيرن
خبيرة اقتصادية/ محللة لقضايا الفوارق بين الجنسين
محاضرة أقدم، جامعة موريشيوس

بيتر تاكيرامبودي
مدير، منطقة أفريقيا
المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان

جون تيشا
منظمة الوحدة الأفريقية

رحيم خان
عضو مجلس مركز بوتسوانا لحقوق الإنسان

فاتوسو
المعهد الأساسي لأفريقيا السوداء

تيكالاين غيدامو
رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لمصرف الحبشة

آكسيل كابو
الفريق آرنولد كوينوو
المدير التنفيذي لمركز حل المنازعات

انيونغي مبيكوسيتا - لوانيكا
رئيس اتحاد شبكة المرأة الأفريقية للسلام وعضو البرلمان عن مونغو الوسطى
المجلس الوطني لزامبيا

نيجاندي موناجيتي
شبكة حقوق الإنسان للجنوب الأفريقي

دال - المنظمات غير الحكومية

ويليام ن. آبلتون
منظمة "IRAL" **(ألمانيا)**

تاريكين أرارسو
المكتب الإقليمي لجماعات المستهلكين (إثيوبيا)

لولسيغيد أسيفا
رابطة الإنمائية والتنمية المسيحية

شولوي بياني
منسق بحوث
المنتدى والشبكة الأفريقيان للديون والتنمية

ديريجي زويدي
منظمة العمل الإنساني الأفريقي

كيلي زيدامي
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة - فرع أفريقيا

محمد عثمان
المركز الدولي للمياه

أتسيد غوث
أمين خزانة، منظمة 'ERDC'

بورانغ غوري - ندايي
المدير التنفيذي لرابطة المنظمات غير الحكومية

أماكيليتش غوغسا
منظمة الأمل للمرأة

نانسي كاشينغوي
منظمة فويليكيو وا غير الحكومية

كو نيجووك كوادانغ
مؤتمر كنائس عموم أفريقيا

سارا هلوبيكايل لونغوي
شبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصال

أمادو لاي
فريق الاستشاريين المتحد

وولديتريساي مبرات
الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر (إثيوبيا)

غليديز نكيهارو موتوكوا
رئيسة منظمة النساء العاملات في مجالي القانون والتنمية في أفريقيا

عبده المزيدي
رئيس محفل المنظمات الإنمائية التطوعية الأفريقية

أوغستين موجيامبري
أمين عام الخزانة لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية

سانتوس ألفريدو ناسيفيلا
موظف برامج أقدم، منظمة الابتكارات والشبكات الإنمائية

غيتاشيو وولدمايكل
منظمة الرؤيا العالمية - إثيوبيا

تيدينيك فانتاي
منسقة منظمة الشراكة بين أفريقيا وكندا

كيلي س. يوحنا
منظمة الأمل للمرأة

هاء - القطاع الخاص

أدينكا أوريمالاد
أمين عام رابطة المنظمات الأفريقية للترويج التجاري

أسرات بيكيلي
مدير عام شركة التجارة الوطنية الخاصة المحدودة

تيكل سيم
مدير مناوب

لوسيا كواشي
مدير عام الاتحاد الأفريقي لمباشرات الأعمال

واو - شركاء تنمية آخرون

إ. باسي أكبان
مدير بالنيابة، إدارة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

عبد الله بوجورا
منظمة الوحدة الأفريقية

حسن سوالي
مدير الشؤون النسائية
اتحاد المغرب العربي

ج. روشيميزا
مصرف التنمية الأفريقي

فيمي فاجانا
منظمة الوحدة الأفريقية

تشوم مولات
منظمة الوحدة الأفريقية

إيتول مبووتش نغونغ
رئيس مكتب اللاجئين والمشردين والشؤون الإنسانية
منظمة الوحدة الأفريقية

فريدريك هيغريت
لجنة الصليب الأحمر الدولية

زاي - الصحافة ووسائط الإعلام

إثيوبيان هيرالد

أديس تريبون
أديس أبابا

ديستا ميسفين
إذاعة إثيوبيا

تيلكو سيوم
إذاعة إثيوبيا

هيلي تسفاين
إذاعة إثيوبيا

لويس ماكيبيسا
انتر بريس سيرفيس

تيته هورميكو
شبكة العالم الثالث، أفريقيا

المحرر
مركز وسائط الإعلام والاتصالات

وكالة الأنباء الأفريقية

حاء - منظومة مؤسسات الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

تيفيرا شياول
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

ب. ت. كوستانتينوس
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ميلفين شالوبو
نائب مدير المشاريع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إيميل أهوهي
كبير المستشارين التقنيين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ دائرة الاتصال الإقليمي

الوكالات المتخصصة

ماما دي لامين كوندي
مدير/ ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اليكساندر نونيز كوريا
مساعد لشؤون البرامج
مكتب منظمة الصحة العالمية لدى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

آمدو زيودو
مساعد لشؤون البرامج
مكتب منظمة الصحة العالمية لدى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

طاء - المراقبون

إندونيسيا

آندي راهاديان
سفارة جمهورية إندونيسيا

أيرلندا

مايكل بايرن
سفارة أيرلندا

تركيا

مراد بلهان
سفير
سفارة تركيا

الكويت

محمد أ. العوضي
سفير فوق العادة ومفوض
سفارة دولة الكويت

* * *

الكرسي الرسولي

جيفانو توماس
سفارة الفاتيكان

* * *

ميراسيتي
ممثل
المنظمة الدولية للهجرة